

Distr.: General
23 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتنوع الثقافي

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٧٠/٧٢، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار، يتضمن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالإقرار بالتنوع الثقافي وأهميته، ويأخذ في الحسبان آراء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

وبناء على طلب الجمعية العامة، دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم معلومات خطية عن الجهود المبذولة في هذا الصدد، ويتضمن هذا التقرير موجزاً لما ورد من إسهامات. وتركز المعلومات الواردة من الحكومات على التدابير المتخذة ضمن الدول بهدف تعزيز التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي وضمان إمكانية الاستفادة منه.



أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٧٠/٧٢ المتعلق بحقوق الإنسان والتنوع الثقافي، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار، يتضمن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالإقرار بالتنوع الثقافي وأهميته، ويأخذ في الحسبان آراء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أيضا أن يقدم لها ذلك التقرير في دورتها الرابعة والسبعين. وفي أعقاب دعوة لتقديم الإسهامات، تلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ردودا من الدول الأعضاء، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والعديد من المنظمات غير الحكومية، وتوجز تلك الإسهامات في الفروع الثاني والثالث والرابع أدناه.

ثانيا - موجز المعلومات الواردة من الحكومات

ألف - أذربيجان

٢ - ركزت أذربيجان على تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، ومن أهم الأمثلة على ذلك مشروعها في عام ٢٠٠٨ في تنفيذ عملية باكو لتعزيز الحوار بين الثقافات. وفي مؤتمر مجلس أوروبا للوزراء المسؤولين عن الثقافة، الذي أطلقت فيه تلك العملية، تم التشديد على أهمية الحوار بين البلدان الأوروبية والبلدان الإسلامية المجاورة لها. وقامت أذربيجان بمتابعة عملية باكو مع أكثر من ١٠ بلدان أوروبية عن طريق دعوتها إلى المشاركة في اجتماع مائدة مستديرة وزارية حول موضوع "تشجيع الحوار والتنوع الثقافي - عملية باكو: التحدي الجديد للحوار بين الحضارات".

٣ - ومنذ عام ٢٠١١، دأبت أذربيجان على استضافة المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات مرة كل سنتين، وهو يجتذب أكثر من ٦٠٠٠ مشارك من أكثر من ١٦٠ بلدا. وقد ساعد هذا المنتدى العالمي، إلى جانب عملية باكو، على وضع الحوار بين الثقافات والتنوع الثقافي في طليعة جدول الأعمال الدولي بوصفهما عنصرين حاسمين في تحقيق الأمن البشري. وبالإضافة إلى ذلك، وضمن السياق العالمي الكثير التحديات، استضافت أذربيجان في ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٩ المنتدى العالمي الخامس المعني بالحوار بين الثقافات، الذي ركز على الحوار بوصفه أداة للعمل على مكافحة التمييز وعدم المساواة والنزاعات العنيفة. أما الاجتماع الثاني للفريق الرفيع المستوى لرؤساء المنظمات الدولية، الذي عقد ضمن المنتدى، فقد سعى إلى بناء أوجه التآزر والشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الناشطة في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية والإنسانية والاجتماعية.

باء - كوت ديفوار

٤ - ذكرت كوت ديفوار أن في السياق الحالي، ما فتى دور الثقافة والفنون في التنمية العالمية يكتسب أهمية أكبر من أي وقت مضى. فالإقرار بالتنوع الثقافي وأهميته وإعمال حقوق الإنسان لجميع الشعوب أمور تكمن في صميم الفكر الوطني. وخلال السنوات الأربع الماضية، تم اعتماد العديد من السياسات والقوانين والتدابير الأخرى بهدف تعزيز الثقافة والتنوع في كوت ديفوار. وتثبت تلك السياسات والتدابير عزم الحكومة على ضمان أن الثقافة تصبح محركا رئيسيا للتنمية الوطنية والإقليمية، باعتبار ذلك استجابة

لأهداف التنمية المستدامة وسعياً إلى إنفاذ اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، المعتمدة في عام ٢٠٠٥، وغيرها من الصكوك الدولية الرامية إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

٥ - ويهدف القانون المتعلق بالسياسات الثقافية الوطنية لكوت ديفوار (القانون رقم ٢٠١٤-٤٢٥ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤) إلى تأكيد الطابع الثقافي للبلد مع المحافظة على الاهتمام بالمساهمات التي تستطيع الثقافات المختلفة تقديمها والانفتاح عليها. ويتمثل هدف هذا القانون في حماية التراث الثقافي الوطني وإضفاء الطابع المهني على قطاع الفنون والثقافة، وفي نهاية المطاف، وضع الثقافة في صميم الاستراتيجيات الإنمائية. وتشمل أهدافه المحددة حماية وتعزيز ثروة التنوع في أشكال التعبير الثقافي في كوت ديفوار؛ وكفالة الاندماج الثقافي وتيسير التماسك الاجتماعي والحوار بين الشعوب؛ وتطوير البحوث الثقافية كوسيلة لتأكيد وإثراء الهويات الثقافية الوطنية؛ وتشجيع الإبداع والابتكار الرقمي. وفيما يتعلق بالبرامج الثقافية المخصصة للشباب، أطلقت الحكومة فعاليات منها على الأخص مهرجان "Clap Ivoire" ومعرض أبيدجان الدولي للكتاب. ومنذ عام ٢٠١٣، تنظم الحكومة المهرجان السنوي للفنون والثقافة في المدارس. وإذ يشرك هذا المهرجان جميع الوكالات والهيئات المحلية، فإنه يهدف إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة المدرسية.

٦ - وتسعى كوت ديفوار بشكل متزايد لتتبوأ مكانة العاصمة الثقافية للبلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك عن طريق مبادرات مثل عرض الأزياء "Afrik Fashion Show"، وبرلمان الضحك "le Parlement du Rire"، وجوائز الأفلام الناطقة بالفرنسية، ومعرض أبيدجان الدولي للكتاب. وقد اتخذت كوت ديفوار تدابير هامة لضمان التنوع الثقافي، منها التصديق على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي وتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالثقافة. وكانت نتائج تلك التدابير واضحة وأبرزت ضرورة الحفاظ على تراث كوت ديفوار وثقافتها وتقدير قيمتهما. ومما لا يمكن إنكاره أن العولمة تهدد ثقافة جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأكثر فقراً، التي يظل الحفاظ على ثقافتها المحددة يشكل تحدياً ماثلاً أمامها.

جيم - أيرلندا

٧ - ركزت أيرلندا على إطارها التشريعي في التصدي للتمييز في مختلف المجالات. ويوفر ذلك الإطار الحماية من التمييز القائم على تسعة أسس هي: نوع الجنس، والحالة المدنية، والحالة العائلية، والسن، والعرق (الذي يشمل الجنسية والأصل الإثني)، والدين، والإعاقة، والميل الجنسي، والانتماء إلى مجتمعات الرحل. وتحظر قوانين المساواة في العمالة (١٩٩٨-٢٠١٥) التمييز في أماكن العمل، بما فيه التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والترقية وتساوي الأجور وظروف العمل والتدريب والخبرة المهنية والفصل من العمل والتحرش. وتحظر قوانين المساواة في المركز (٢٠٠٠-٢٠١٥) التمييز خارج أماكن العمل، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير السلع والخدمات والتعليم والتصرف في الممتلكات. وتقوم لجنة العلاقات في أماكن العمل بالتحقيق والوساطة في حالات التمييز غير القانوني بموجب التشريعات المتعلقة بالمساواة. ووفقاً لمهام الهيئات العامة المنصوص عليها في المادة ٤٢ من قانون اللجنة الأيرلندية لحقوق الإنسان والمساواة لعام ٢٠١٤، تقع الآن على عاتق جميع الهيئات العامة في أيرلندا المسؤولية القانونية عن تعزيز المساواة ومنع التمييز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بموظفيها والمستفيدين من خدماتها وكل من يتأثر بسياساتها

وخططها. وتشكل تلك المهام حافزا مهما يدفع الهيئات العامة إلى النظر في تأثير الكيفية التي تقدم بها خدماتها للناس، مع مراعاة خاصية واحدة أو أكثر من الخصائص المشمولة بالحماية بموجب التشريعات المتعلقة بالمساواة.

٨ - ويندرج نهج الحكومة إزاء إدماج المهاجرين ضمن استراتيجية شاملة تغطي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠. وتتضمن هذه الاستراتيجية ٧٦ إجراءً محددًا تتولاها الإدارات الحكومية والسلطات المحلية والهيئات العامة الأخرى في طائفة من مجالات السياسات العامة وتقديم الخدمات، ومنها تعزيز الوعي فيما بين الثقافات ومكافحة العنصرية وكره الأجانب؛ والتعليم؛ والحصول على الخدمات العامة والإدماج الاجتماعي؛ والعمالة وسبل العثور على فرص العمل؛ والمواطنة الفعالة. وتشمل عدة إجراءات مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها المنظمات المجتمعية، ومنظمات القطاع التطوعي، والمجتمعات المحلية، وقطاع الأعمال، ومنظمات الرياضة والفنون.

٩ - وتعد مكافحة العنصرية أحد المواضيع الرئيسية في استراتيجية إدماج المهاجرين. وتشمل الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار هذا الموضوع ما يلي: قيام جميع الإدارات والوكالات الحكومية بتقديم التدريب في مجال الوعي فيما بين الثقافات واستعراضه على فترات محددة للتأكد من ملاءمته وحدائه؛ وتزويد موظفي الخطوط الأمامية بالتدريب المستمر في مجال الوعي الثقافي المناسب لاحتياجاتهم التشغيلية؛ وقيام جميع هيئات القطاع العام ذات الصلة باستكشاف سبل إضافية للتعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة من الوصم؛ وتطوير علاقات سليمة مع مجتمعات الأقليات تفاديا لخطر التأثيرات السلبية التي تحدثها الجماعات الخارجية في المجتمعات المهمشة. وتقدم وزارة العدل والمساواة التمويل من خلال عدة برامج لتنفيذ المشاريع الرامية إلى مكافحة العنصرية، ويشمل ذلك البرنامج الوطني لتمويل الإدماج، وصندوق الاتحاد الأوروبي للجوء والهجرة والإدماج، وصندوق تحقيق الاندماج بين المجتمعات المحلية.

دال - إيطاليا

١٠ - شددت إيطاليا على اعتراف المجتمع الدولي، من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالدور الحاسم الذي تؤديه الثقافة بوصفها قوة دافعة للتغيير والتنمية. ويتم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تركز على الناس والكوكب والسلام والازدهار والشراكات ووسائل الاستدامة. وقانون التعليم الذي اعتمده وزارة التعليم والجامعات والبحوث يتضمن أحكاما بشأن تشجيع الفنون في المناهج الدراسية وتعزيز الإبداع والمعارف والمهارات بواسطة التدريب المهني المتصل بقطاع الفنون. وتعترف الوزارة بالمناهج الدراسية التي تشجعها المؤسسات المهتمة بالفنون، بما فيها المعاهد الموسيقية وأكاديميات الفنون الجميلة والفنون التطبيقية وفنون الرقص والمسرح.

١١ - وتوفر أحكام الدستور الحماية للأقليات اللغوية التي تعيش في إيطاليا، وينص القانون رقم ٩٩/٤٨٢ على حماية لغات وثقافات ١٢ أقلية معترفا بوجودها على الأراضي الوطنية، وهي الأقليات الكاتالانية، واللادينية، واليونانية، والجرمانية، والكرواتية، والسردينية، والأوكسيتانية، والفرنسية البروفانسية، والفرنسية، والألبانية، والسلوفينية، والفريولية. وتستفيد تلك الفئات السكانية من تدابير محددة في مختلف المجالات، ومنها التعليم والاتصالات والإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة والتلفزة العامة. وتكفل إدارة الشؤون الإقليمية والكيانات المستقلة تمويل المشاريع المتعلقة بلغات مكاتب المساعدة والتدريب ودراسة أسماء المواقع الجغرافية والأنشطة الثقافية التي تقدمها الإدارات الحكومية والسلطات المحلية عملا بالمادتين

٩ و ١٥ من القانون ٤٨٢/٩٩. وفي عام ٢٠١٧، زادت اعتمادات التمويل بنسبة حوالي ٥٥ في المائة مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٦ وتم التعجيل بعمليات تحويل تلك الأموال.

١٢ - ومن أجل تعزيز اندماج مجتمعات الأقليات، تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لإدماج طوائف الروما والسنتي والكاميناتي (٢٠١٢-٢٠٢٠) تمشيا مع إطار الاتحاد الأوروبي للاستراتيجيات الوطنية لإدماج طائفة الروما حتى عام ٢٠٢٠^(١). وعلاوة على ذلك، يشارك المكتب الوطني لمكافحة التمييز العنصري في التصدي للتمييز بجميع أشكاله ويتولى المسؤولية عن حماية من يتعرضون لها. ويمكن تقسيم مهام المكتب إلى عدة فئات عريضة ترتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف التالية: رفع مستوى الوعي لدى العامة وفيما بين أصحاب المصلحة عن طريق أنشطة الإعلام والاتصال؛ والتصدي للتمييز؛ وتعزيز مبدأ المساواة في المعاملة وفعالية آليات الحماية من خلال الدراسات والبحوث وأنشطة التدريب والرصد.

هاء - الأردن

١٣ - تضطلع وزارة الثقافة الأردنية بدور رائد في ضمان الابتكار وتعزيز الشعور بقيمة الثقافة. فهي تقدم الدعم للفعاليات الثقافية التي تركز على تعزيز التنوع الثقافي، وهو الأساس الهام تستند إليه الوزارة في تشجيع المبادرات الثقافية. والأردن مركز ثقافي فريد من نوعه، وحكومته تقدم الدعم لتطوير الآداب والفنون والإبداع الفني من خلال أعمال المسرح والتمثيل والسينما التي تستهدف الشباب. وفيما يتعلق بالشباب، تقوم الوزارة بوضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى تشجيع الحوار الثقافي وتيسير تنظيم المهرجانات والمسابقات السنوية التي تعزز الإبداع.

١٤ - وفي إطار خطة التنمية الثقافية (٢٠١٧) التي وضعتها وزارة الثقافة، بدأ تنفيذ عدة مشاريع لتيسير التنمية الثقافية والفنية. ويشمل الإطار التشريعي قانون الحفاظ على الثقافة (٢٠٠٦)، واللائحة التنظيمية المتعلقة بنشر الثقافة والتراث (٢٠٠٧)، ومختلف اللوائح التنظيمية التي تنص على إجراء مسابقات في مجال الإبداع الفني. وفيما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي، فإن الأردن يشجع مختلف أشكاله تحت إشراف وزارة الثقافة. كما إن وزارة السياحة والآثار تنظم مهرجانات وفعاليات أخرى من أجل زيادة التعاون والتفاعل مع المجتمعات المحلية.

١٥ - وتصدر مقالات أسبوعية عن الشؤون الثقافية في أهم الصحف، مثل جريدتي الرأي والدستور. وكجزء من التدابير الأخرى الرامية إلى تمكين عامة الناس من المشاركة في تشجيع التعبير الثقافي، بدأت وزارة الثقافة في تنفيذ مشروع لتوفير إمكانية الوصول إلى المكتبات المتنقلة للأطفال، وهي تشارك في نشر كتب الأطفال. ويشدد الأردن على أهمية بناء الديمقراطية عن طريق احترام حقوق الإنسان، بما فيها حرية التعبير والرأي، وذلك وفقا لأحكام دستور البلاد.

(١) "مراسلة من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق"، بروكسل، الوثيقة COM(2011) 173 final، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١.

ثالثاً - موجز المعلومات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١٦ - تتمثل إحدى الركائز الرئيسية لعمل اليونسكو في مجال التنوع الثقافي في تنفيذ صكوكها المعيارية في مجال الثقافة. وتستند البرامج والإجراءات الرئيسية بثبات إلى الحقوق الثقافية، وتتراوح بين تقديم المساعدة التقنية المحددة الأهداف وإسداء المشورة بشأن السياسات الثقافية من أجل حماية التراث الثقافي وصونه ونقله وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وتتعلق إحدى المبادرات الجديدة، التي يجري تنفيذها بالاشتراك مع المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بتحقيق التكامل بين نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنوع الثقافي والحفاظ على التراث الثقافي في سياق العمل الإنساني والأمن وبناء السلام وعمليات حفظ السلام.

١٧ - وفي عام ٢٠١٨، في إطار الحوار بين الثقافات، أجرت اليونسكو دراسة استقصائية هي الأولى من نوعها في هذا المجال بغرض تحديد خط أساس للبيانات القابلة للمقارنة وتحليل الحالات والاتجاهات والتحديات والأفكار الواردة من الدول الأعضاء. وتشمل العناصر المشتركة التي تضمنتها الردود الواردة ما يلي: (أ) أهمية السياق في تعريف الحوار بين الثقافات؛ (ب) الإقرار بأنه أداة لتحقيق مجموعة واسعة النطاق من الأهداف، ومنها حقوق الإنسان؛ (ج) الاعتراف بالافتقار إلى ما يكفي من البيانات حول هذا الموضوع. وفي أعقاب تلك الدراسة الاستقصائية، تعمل اليونسكو في شراكة مع معهد الاقتصاد والسلام على تنفيذ مبادرة لجمع بيانات تشمل الظروف المواتية للحوار وآثاره على السواء. ويجري حالياً جمع وتجهيز وتحليل البيانات استناداً إلى عملية تحديد النطاق التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بمشاركة خبراء من البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس أوروبا، وصندوق الثقافة في بلدان الشمال الأوروبي، والعديد من المؤسسات الأكاديمية.

١٨ - وقد وُضع التنوع الثقافي ضمن أولويات الشبكة الإقليمية المعنية بالتعليم من أجل المواطنة العالمية في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأتها اليونسكو في عام ٢٠١٧. وتتناول البحوث التي تجرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التنوع الثقافي في السياسات التعليمية، مع التركيز بوجه خاص على الشعوب الأصلية. وتبين استنتاجاتها أثر العمليات الثقافية على تحسين نتائج التعلم في المدارس. وتعمل اليونسكو أيضاً على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. ففي شيلي، على سبيل المثال، تقدم اليونسكو الدعم إلى وزارة التعليم في تنشيط لغات وثقافات الشعوب الأصلية بوضع برامج لغوية وتعليمية وتضمن المناهج الدراسية الوطنية مادة جديدة تهتم بالشعوب الأصلية.

١٩ - ويمكن أن تكون المدن وسائط للتحويلات الاجتماعية الإيجابية التي تعزز التنوع الثقافي، واليونسكو تسخر إمكانات المدن عن طريق التحالف الدولي للمدن المستدامة الشاملة للجميع. وتشكل خطة العمل ذات النقاط العشر التي وضعها التحالف سبيلاً يمكن اليونسكو من مكافحة التمييز ومن تعزيز التنوع الثقافي في السياسات وفي أساليب تقديم الخدمات. ويعد وضع الأدوات المناسبة وبناء القدرات من الأولويات في جميع المناطق. ففي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، اشتركت اليونسكو مع كرسيتها الجامعي المعني بالمدن المتوسطة والتوسع الحضري والتنمية، والذي يوجد في جامعة ليدا بإسبانيا، في تنظيم سلسلة من حلقات العمل في مدن أفريقية من أجل وضع خرائط طريق لتيسير التنفيذ المحلي للهدف ١١

من أهداف التنمية المستدامة، وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

٢٠ - وتستفيد جهود الدعوة من الاحتفال بالأيام الدولية وأهم المناسبات التذكارية السنوية الدولية والسنوات الدولية، وتستجيب للتحديات المحددة الماثلة أمام حماية التنوع. فعلى سبيل المثال، وتخليدا لليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية (٢١ أيار/مايو) والذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، استضافت اليونسكو فعاليات حول زيادة إمكانية الوصول إلى الثقافة. وقد نُظِم ذلك الاحتفال بمشاركة جهات فاعلة رفيعة المستوى من قطاع المتاحف وصناعات التكنولوجيا والمنظمات الدولية، ومنها المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية. وشمل الاحتفال العالمي الرسمي باليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي أُقيم في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٩، جلسة حول موضوع "توسيع نطاق الخيارات: الحرية الفنية وتنوع المحتويات"، بحث المشاركون خلاله الكيفية التي يمكن بها للعاملين في وسائل الإعلام وللفاعلين في المجال الثقافي أن يتعاونوا على تمكين المواطنين من اتخاذ قرارات مستنيرة. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وهو اليوم العالمي للمدن، شجعت اليونسكو على التفكير في الكيفية التي يمكن بها للسلطات المحلية أن تشترك مع ناخبها ذاتهم في الأخذ بزمام الأمور من أجل تحقيق التكامل في النسيج الاجتماعي الثقافي في المناطق الحضرية باستخدام أدوات منها الإبداع والفنون في المجال الحضري.

رابعا - موجز المعلومات الواردة من الكيانات غير الحكومية

ألف - منظمة Active Remedy (سبل الانتصاف الفعالة) (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

٢١ - ذكرت منظمة Active Remedy (سبل الانتصاف الفعالة) أن ثروة المعارف والخبرات التي اكتسبتها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على مر الأجيال ثروة هائلة يرجح أن تكون لها أهمية بالغة في تحقيق كل التنوع الثقافي، وإعمال جميع حقوق الإنسان، والتكيف مع تغير المناخ، والاستفادة من جهود التنمية المستدامة. فالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تؤدي دورا رئيسيا في حماية النظم الإيكولوجية، ولكن الضعف يعتري هذا الدور حين تُنتهك حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. وعلى نحو ما تم تأكيده في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢)، فإن العديد من الممارسات التي حددتها الشعوب الأصلية تقوم على أساس احترامها وفهمها للتوازن الكامن ضمن التنوع البيولوجي الذي يحفظ جميع نظم كوكب الأرض. ويكتسي ذلك الفهم أهمية بالغة في تحديد أفضل الممارسات في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها بطريقة شاملة ومتكاملة.

٢٢ - وهناك حاجة ملحة إلى اتباع نهج جديد في إدارة الأراضي بالنظر إلى التدهور السريع الذي يصيب العديد من أهم النظم الإيكولوجية وإلى الآثار الكارثية المتزايدة التي يحدثها ذلك على المياه والمناخ. وعلاوة على ذلك، فإن جميع حقوق الإنسان ستتعرض للخطر إذا توقفت دورة المياه العالمية عن العمل. وبتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وزيادة مشاركتها في جميع الإجراءات المتصلة باستخدام الأراضي وتغيير المناخ والتنمية المستدامة، فإن بناء المستقبل المستدام يصبح أمرا ممكنا.

باء - الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات (هولندا)

٢٣ - يعد صون التراث الوثائقي من المهام الأساسية للمكتبات. والاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات يعمل مع مراكز الحفظ والصيانة الستة عشرة التابعة له لكفالة أن مواد المكتبات والمحفوظات، سواء منها التي نشرت أو التي لم تنشر، وبجميع أشكالها، مواد محفوظة ومتاحة لأطول مدة ممكنة. ويولى اهتمام متزايد لمعالجة تراث الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المهمشة، وثمة كم متزايد من الخبرات بشأن كيفية احترام وإشراك تلك المجتمعات المحلية وبناء علاقات قوية معها على أساس الوعي المتزايد بأن ممارسات الماضي أدت إلى مخاطر إنشاء مجموعات مكتبية يعترضها الاختلال لكون بعض الثقافات أوليت أهمية أكبر من غيرها.

٢٤ - وتمشيا مع المادتين ٣١ و ٣٤ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والمبادئ الواردة في إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، الذي اعتمد في ٢٠٠١، يقدم قسم المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية التابع للاتحاد إرشادات بشأن كيفية إشراك مجتمعات الشعوب الأصلية في تحديد تراثها الثقافي واختياره وتصنيفه وتفسيره وصيانته والحفاظ عليه وتنميته. ويتزايد إدراك المكتبات لدورها في تشجيع وتعزيز التنوع الثقافي. وقدرة المكتبات على إتاحة حيز مادي مفتوح للجميع دون ضغط تجاري تضفي عليها أهمية خاصة في هذا الصدد. فبالإضافة إلى إتاحة المعلومات والمؤلفات، تعرض المكتبات برامج للكتابة الإبداعية وتدعم الصحافة والحرف اليدوية وغير ذلك من الأنشطة الأخرى التي تنطوي على التمتع بالحرية الفنية والإبداعية للجميع.

جيم - المؤسسة الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحماتها (الكاميرون)

٢٥ - تتولى وزارة الفنون والثقافة في الكاميرون المسؤولية عن وضع وتنفيذ سياسات الحكومة المتعلقة بتعزيز التنمية الفنية والثقافية. ومن الوكالات الأخرى المشاركة في دعم أعمال الوزارة المؤسسات شبه الحكومية والوزارات الفنية، مثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاد الاجتماعي والحرف اليدوية، والمنظمات الدولية، والجمعيات الثقافية المعتمدة.

٢٦ - ويجري تنفيذ العديد من السياسات والبرامج المتعلقة بالتنوع الثقافي في الكاميرون، ومنها ما يلي: (أ) سياسات ضمان التوازن الإقليمي، ومن ثم إتاحة فرصة الوصول إلى المناصب السياسية العليا لكل المجموعات الإثنية؛ (ب) تعزيز التعبير الفني والثقافي الوطني، الذي يمكن من تقدير أصالة وتعدد المجموعات الإثنية في الكاميرون حق قدرهما؛ (ج) إدراك قيمة اللغات الأم واللغات الوطنية، ومن ثم تمكين الكاميرونيين من التعبير عن تنوعهم الثقافي ومن تأكيد هويتهم؛ (د) تشجيع المواقع السياحية، مثل قرية بيمبيا لتجارة الرقيق.

٢٧ - ويُتبع عدد من الممارسات الجيدة في تعزيز التنوع الثقافي في الكاميرون. وتعزيز اللغات المحلية عن طريق وسائل الإعلام يشجع على تعلم اللهجات وتقدير قيمة الثروة الثقافية الكاميرونية في مجالات مثل فن الطبخ والملابس التقليدية والعادات والتقاليد. ويعزز الموقع الشبكي "Languemat" تنمية الثقافات الأفريقية في الخارج، لا سيما في فرنسا، ويمكن للأفارقة الذين يعيشون في فرنسا أن يستفيدوا من دورات دراسية في اللغات الأفريقية وأن يتمتعوا بالاطلاع على كتب مؤلفة بها. ومن الممارسات الجيدة التي تم تحديدها أيضا تدريس اللغات المحلية في المدارس الابتدائية في الكاميرون، وإنشاء مواقع سياحية باعتبارها مستودعات للذاكرة الجماعية، والقيام بجرد للمحفوظات التاريخية.

دال - الاتحاد العالمي للصم (فنلندا)

٢٨ - ذكر الاتحاد العالمي للصم أن مجتمع الصم يعد في نفس الوقت أقلية لغوية وثقافية وفئة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن حماية حقوقهم تندرج في إطار السياسات والتشريعات والصكوك الدولية المتعلقة بالإعاقة، فضلا عن الأطر التشريعية والأطر الأخرى التي تتناول وضعهم اللغوي والثقافي. إلا أن مجتمع الصم يمكن أن يتميز عن غيره من المجتمعات المتضررة من الإعاقة باستخدامه لغة الإشارة المحددة لذلك المجتمع. ولغات الإشارة لغات قائمة بذاتها لها خصائصها اللسانية، التي تشمل السمات النحوية والمورفولوجية والفونولوجية والتركيبية، ويمكن اعتبارها اللغة الأم واللغة الطبيعية للصم. وهي وسيلة اندماج الصم سواء في مجتمعات الصم أو في المجتمع ككل، ومن الضروري توفير مترجمين متخصصين في لغة الإشارة لضمان التفاعل الاجتماعي اللازم لتحقيق إدماجهم الكامل.

٢٩ - واندماج الأشخاص الصم في مجتمعات الصم وفي المجتمع ككل يبدأ بالتعليم، وتوفير التعليم العالي الجودة بلغتين للأطفال الصم في سن مبكرة ضمانا بلغة الأهمية لحقوقهم الثقافية ولتنوعهم. وفي الوقت الراهن، هناك افتقار إلى التنوع في تعليم الأطفال الصم، الذين كثيرا ما يودعون في المدارس العامة دون فرص لتعلم لغة الإشارة وثقافة الصم. فتعليم الأطفال الصم يتحقق على أفضل وجه من خلال التعليم المزدوج بلغة الإشارة الوطنية واللغات الوطنية المكتوبة، مع حرص المدارس المزدوجة اللغة على اتباع المناهج التعليمية الوطنية الرسمية وعلى تدريس لغات الإشارة وثقافة الصم. وينبغي أن تشمل بيئة التعلم مدرسين يجيدون لغة الإشارة بقدر يعادل مستوى اللغة الأم، وينبغي أن يتلقى الأطفال الصم تعليمهم إلى جانب أقرانهم الذين يتواصلون بالإشارة في سياقات شاملة للجميع.

٣٠ - ومن أجل تحقيق التنوع الثقافي في سياق مجتمع الصم، ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية: (أ) الاعتراف رسميا وقانونيا بمساواة لغات الإشارة الوطنية للغات الوطنية؛ (ب) إتاحة الفرص لتقديم وتلقي المعلومات والمراسلات الرسمية بلغة الإشارة؛ (ج) إنشاء مدارس مزدوجة اللغة تستخدم لغات الإشارة واللغات المكتوبة الوطنية لتوفير التعليم الشامل للأطفال الصم؛ (د) توفير مترجمين مؤهلين ومتخصصين في لغة الإشارة من أجل ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على جميع الخدمات؛ (هـ) إيلاء الأولوية للصم ولغة الإشارة من أجل تعزيز كفاءات الصم في قيادة البرامج الإنمائية الدولية؛ (و) إجراء مشاورات منتظمة مع رؤساء منظمات الصم بشأن مسائل صياغة السياسات وتصميم البرامج ووضع التشريعات الجديدة.

خامسا - خاتمة

٣١ - في حين أن الإسهامات التي تلقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان تناولت مجموعة واسعة من المبادرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، فإنها سلطت الضوء أيضا على عدد من المواضيع المشتركة، منها على وجه الخصوص الحفاظ على التراث الثقافي وإشراك الشباب في الجهود الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وشمل العديد من الإسهامات إشارات إلى السياق العالمي الحالي والزخم الذي ينشئه في الحفاظ على التنوع الثقافي، والتحديات التي يطرحها أمام العمل في هذا المجال. وتشير الإسهامات إلى أن التعاون الدولي في البرامج والمشاريع والأنشطة من أهم مكونات الجهود الرامية إلى حماية التنوع الثقافي، إذ أنه يستحضر بقوة واجب الدول في أن تتخذ خطوات منفردة وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين من أجل تحقيق الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.